

الاستراتيجية الأمريكية الجديدة في أفغانستان

أحمد البرصان*

أعلن الرئيس الأمريكي أوباما عن استراتيجيته الجديدة في أفغانستان، في خطابه الذي ألقاه في الأول من كانون أول/ ديسمبر ٢٠٠٩ في قاعدة ويست بونت، وأكد أوباما في آذار/ مارس ٢٠٠٩ نيته تبني الاستراتيجية بعد فشل استراتيجية الرئيس السابق بوش الابن في أفغانستان بعد أكثر من ثمان سنوات من التدخل العسكري الأمريكي فيها، عندما شنت إدارة بوش حربها على حركة طالبان في تشرين أول/ أكتوبر ٢٠٠١، بعد أحداث ١١ سبتمبر ٢٠٠١، بسبب إيواء حركة طالبان لزعيم تنظيم القاعدة أسامة بن لادن الذي اعتبرته إدارة بوش مسؤولاً عن هجمات ١١ سبتمبر، وأدت إلى تدمير البرجين في مدينة نيويورك، وكذلك الهجوم على مقر وزارة الدفاع (البنتاغون)، مما أدى إلى مقتل حوالي ثلاثة آلاف من الأمريكيين، وهي المرة الأولى التي تواجه الولايات المتحدة هجوما داخل أراضيها.

وقد تضمن خطاب أوباما الخطوط العامة لاستراتيجيته الجديدة التي جاءت في ثلاثة عناصر بقوله: "هناك ثلاثة عناصر جوهرية لاستراتيجيتنا: جهد عسكري لتهيئة الظروف للمرحلة الانتقالية، ونهضة مدنية تفرض اتخاذ الإجراءات الإيجابية، وشراكة فعالة مع باكستان"^(١)، وكان أوباما قد قال في مقابلة له في آذار/ مارس ٢٠٠٩ إن الحل العسكري لن يكون حلاً للمعضلة الأمريكية في أفغانستان، خاصة مع تزايد قوة حركة طالبان، حيث قال رئيس الاستخبارات الباكستانية السابق إحسان عبد الحق إن ٧٠٪ من الأراضي الأفغانية هي خارج سيطرة قوات التحالف ولم تستطيع القوات الأفغانية أن تفرض سيطرتها على الأرض رغم زيادة عددها وتدريبها، وأكدت المصادر الأمريكية هذا القول في أن قوات (ISAF) والحكومة المركزية تسيطر بشكل فعال نسبياً على ٣٠٪ من الأراضي الأفغانية^(٢).

وقد جاءت استراتيجية أوباما بعد تسعة اجتماعات مطولة مع فريق الأمن القومي ومستشاريه^(٣)، في الإدارة الأمريكية من أجل الوصول إلى استراتيجية تخرج واشنطن من

* أستاذ العلاقات الدولية في جامعة الحسين بن طلال - الأردن

تورطها في أفغانستان التي وصفت بأنها مقبرة الإمبراطوريات^(٤)!

وقد جاءت استراتيجية أوباما بعد تدهور الوضع في أفغانستان، حيث أعادت طالبان تنظيم قواتها ومقاومتها ضد القوات الأمريكية وقوة مساعدة الأمن الدولية JSAF، وكان أوباما قد عين الجنرال ستانلي ماكريستال في نيسان/مايو ٢٠٠٩ قائدا للقوات الأمريكية في أفغانستان، وعين أيضا سفيرا جديدا للولايات المتحدة صاحب خبرة أيضا في الشأن الأفغاني، حيث كان قائدا للقوات الأمريكية في أفغانستان قبل تقاعده الجنرال كارل إيكينبري، في محاولة لسد الفجوة بين القيادة العسكرية والفريق المدني في أفغانستان، فقد كان التعاون العسكري والمدني قد شكل مشكلة في عهد إدارة بوش الابن، وجاء أوباما لوضع خطة تعاون عسكرية- مدنية Civil-Military للخروج من المستنقع الذي وجدت واشنطن نفسها فيه تريد الخروج منه ولكن دون أن تظهر هزيمتها^(٥).

وقد اعتبرت استراتيجية أوباما الجديدة بأنها استراتيجية خروج من أفغانستان؛ حيث أعلن إرسال ٣٠ ألف جندي أمريكي إضافي إلى القوات الموجودة، كما أن بعض دول الناتو وقوات التحالف قد أعلنت أنها سترسل ما بين ٥-٧ آلاف جندي، رغم أن بعض تلك الدول قد أعلنت عدم رغبتها في إرسال قوات جديدة، وبعضها يريد الانسحاب، وأن الرأي العام، سواء في الولايات المتحدة أو أوروبا، قد تراجع في تأييده للحرب بعد أن طالت وتدهور الوضع، وأعلن أوباما أنه سيسحب القوات الأمريكية بعد ١٨ شهرا، أي في تموز/يوليو ٢٠١١، وهذا يعني أن إرسال القوات والتصعيد الأمريكي ما هو إلا غطاء للانسحاب (استراتيجية خروج Exit Strategy) من حرب أخذت الأصوات السياسية وحتى العسكرية تشبهها بحرب فيتنام التي هُزمت فيها الولايات المتحدة، وأدى هذا إلى نفي أوباما في خطابه التشبيه بفيتنام بقوله: "هناك من يقولون إن أفغانستان هي فيتنام أخرى، وهم يقولون إن أفغانستان لا يمكن أن يتحقق لها الاستقرار، وإنه من الأفضل لنا أن نوقف خسائرنا وأن نسحب بسرعة، غير أن ذلك يعتمد على قراءة زائفة للتاريخ، لأننا بخلاف ما جرى في فيتنام معنا تحالف عريض يضم ٤٣ دولة يدرك مشروعية ما نفعل، وعلى عكس فيتنام فإننا لا نواجه تمردا شعبيا له قاعدة عريضة، والأهم من كل ذلك هو أنه على عكس فيتنام فقد جرى الهجوم البشع على الشعب الأمريكي من أفغانستان"^(٦).

وقد جاء إرسال القوات الأمريكية بعد أن طلب الجنرال ماكريستال مزيدا من القوات حتى تحقق واشنطن أهدافها، ولكن السفير الأمريكي كارل أيكنبيري قد أرسل تقريراً للبيت الأبيض يطلب فيه من الرئيس الأمريكي عدم إرسال قوات جديدة إلا بعد قيام الحكومة الأفغانية برئاسة حامد قرضاي بالقيام بإصلاحات وتغييرات واسعة تشمل مكافحة الفساد في بلاده التي احتلت المرتبة الثانية في العالم بالفساد بعد الصومال^(٧).

وقبل أن نستعرض في تحليل استراتيجية أوباما الجديدة وعناصرها العسكرية والمدنية والإقليمية لا بد من الإشارة إلى خلفية تاريخية للوضع الداخلي والإقليمي لأفغانستان.

الخلفية التاريخية للاحتلال الأمريكي لأفغانستان

تميز تاريخ أفغانستان في القرن التاسع عشر بالمواجهة مع الإمبراطورية البريطانية التي كانت موجودة في الهند، فكانت الحرب الأفغانية- البريطانية الأولى (١٨٣٨-١٨٤٢) التي أُنشئت فيها القوات البريطانية التي كان عددها ٤٥٠٠ جندي، وفي الحرب الأفغانية- البريطانية الثانية (١٨٧٨-١٨٨٠) التي هُزمت فيها بريطانيا أيضاً، اعتبرت بريطانيا أن أفغانستان تهدد الوجود البريطاني في الهند.

وحدث أيضاً صراع بين بريطانيا وروسيا القيصرية في آسيا الوسطى، إذ خشيت بريطانيا وصول روسيا للبحار الدافئة، وبعد تقسيم الهند وتأسيس باكستان الدولة الإسلامية الجديدة تداخلت قبائل باكستان وأفغانستان، خاصة في الجنوب من قبائل البشتون والبلوش. تتميز أفغانستان بالتضاريس الوعرة التي يصعب لقوة خارجية السيطرة عليها في ظل أنها مثالية لحرب العصابات وكثرة الكهوف والجبال وقسوة المناخ، كما أنها دولة قارية مغلقة ليس لها منفذ على البحار والمحيطات، ولكنها مهمة استراتيجياً في وسط آسيا، حافة الياكس التي قال عن هذه الحافة المفكر الاستراتيجي نيقولا سيكمان: "من يسيطر على الحافة يسيطر على أوراسيا، ومن يسيطر على أوراسيا يسيطر على العالم".

وفي ظل الحرب الباردة تميزت أفغانستان بالاستقرار حتى انقلاب الجنرال (محمد داود) عام ١٩٧٣، وتحويلها إلى نظام جمهوري، ثم الانقلاب الذي قاده (نور محمد تراقي) زعيم حزب الشعب الديمقراطي في ١٩٧٨ على (داود خان وقتله)، وفي ظل الصراع على السلطة والانقلابات المتتابعة من (حفيز الله أمين) ثم (برياك كرميل)- الذي كان في عهده التدخل

السوفييتي في ١٩٧٩- فُتح الباب لقيام الحرب على السوفييت لإخراجهم من أفغانستان بقيادة حركات الجهاد التي دعمتها الولايات المتحدة وباكستان (٨).

وكان دعم الولايات المتحدة للمجاهدين ضمن نظرية مستشار الأمن القومي زنجينو بريجنسكي الذي قال: "الإسلام كفيل بإسقاط الشيوعية" (٩)، وقد جذبت حرب الجهاد المتطوعين من مختلف العالم الإسلامي، وأدت إلى إخراج السوفييت في شباط/ فبراير ١٩٨٩ من أفغانستان في عهد الرئيس السوفييتي ميخائيل غورباتشوف بعد معاهدة جنيف ١٩٨٨، وبعد عامين في عام ١٩٩١ انهار الاتحاد السوفييتي! ولكن بعد الانسحاب السوفييتي حدث صراع دموي مدمر بين الأحزاب والجماعات الإسلامية على الحكم في أفغانستان أدى إلى الفوضى ما بين ١٩٩٢-١٩٩٦، مما أدى إلى ظهور حركة طالبان ١٩٩٤ معتمدة على طلبة المدارس الدينية بزعامة (الملا عمر) والتي تنتمي إلى المدرسة الديوندية الحنفية.

وعملت الاستخبارات الباكستانية ISI على دعم حركة طالبان لتحقيق الاستقرار في أفغانستان العمق الاستراتيجي لها وبوابتها لآسيا الوسطى، وفي عام ١٩٩٦ استطاعت طالبان التي حظيت بتأييد شعبي السيطرة على العاصمة كابول، وإسقاط الحكومة التي لجأت إلى شمال البلاد بقيادة أحمد شاه مسعود والرئيس الأفغاني برهان الدين رباني، وسيطرت طالبان تقريبا على ٨٠٪ من أفغانستان.

جذب انتصار حركة طالبان، والاستقرار الذي حققته نسبيا، الاهتمام الأمريكي بها شريكا في المواجهة مع إيران الشيعية، وأن سيطرة طالبان قد تفتح المجال للشركات البترولية الأمريكية بالاستثمار في بترول بحر قزوين ومد خط أنابيب للبترول من تركمانستان إلى باكستان والهند مروراً بأفغانستان!

وبالفعل حدثت مفاوضات بين حكومة طالبان والشركات الأمريكية البترولية، وكتب الباكستاني-الأمريكي أحمد رشيد المتخصص في قضايا آسيا الوسطى، ويعمل حاليا مستشارا للمبعوث الأمريكي الخاص للرئيس أوباما لجنوب آسيا ريتشارد هولبروك، كتب أن شركة البترول الأمريكية (UNOCAL) قد أخذت عام ١٩٩٥ تتفاوض من أجل مد خط أنابيب الغاز والبترول من تركمانستان عبر أفغانستان إلى الموانئ الباكستانية على بحر العرب، ودعت الشركة بعض قادة طالبان عام ١٩٩٧ إلى هيوستن بولاية تكساس التي كان حاكمها جورج

بوش الابن قبل الترشيح للرئاسة الأمريكية، وكان طرح الشركة دفع ١٥ سنتا عن كل ألف قدم مكعب يضخ عبر الأراضي الأفغانية، وكانت مصالح الشركة البترولية تملّي سياسة الولايات المتحدة تجاه طالبان في تلك الفترة^(١١).

كان تصور صانعي القرار في الولايات المتحدة إمكانية التعايش مع الحركة على غرار شركة أرامكو في السعودية، وفي جلسة استماع في الكونغرس الأمريكي قال رئيس قسم العلاقات الدولية في شركة يونكتال جون ماريسكا: "إن تزايد الطلب على الطاقة في آسيا، ومع المقاطعة الأمريكية لإيران، يُبقي أفغانستان الطريق الوحيد لمرور البترول من منطقة بحر قزوين إلى الموانئ الباكستانية"، وكانت الشركة تنتظر الاعتراف الدولي بحركة طالبان وعمل البنوك الأجنبية، فهي تمد خط أنبوب البترول بطول ألف ميل لضخ مليون برميل يوميا، ولكن أمنية الشركة تبددت بعد أربعة أشهر بعد تفجير طال السفارة الأمريكية في شرق أفريقيا في أوغنده، وبالتحديد فإن الشركة ألغت مفاوضاتها مع طالبان وتركت المشروع في كانون أول/ديسمبر ١٩٩٨^(١٢).

وكانت أيضا شركة بريداس BRIDAS المنافسة لشركة يونكتال قد دجّت رصيدها مع شركة ARGENTINA-AMOCO التي كانت فرعا من شركة بريتش بتروليم، وأعلنت بريداس قبل ثلاثة أشهر من يونكتال أنها على وشك توقيع عقد مع طالبان قيمته مليارا دولار، وفي كانون ثاني/يناير ١٩٩٨ أعلنت طالبان أنها بصدد توقيع اتفاق حول مرور أنابيب الغاز، ولكنها لم تحدد مع أي الشركتين^(١٣).

وبعد ذلك جاءت إدارة الرئيس بوش الابن للتعامل مع طالبان، وهي إدارة توصف بأنها إدارة شركات البترول، حيث يملك بوش شركة بترول، ونائب الرئيس ديك تشيني تقاعد من كبرى شركات البترول الأمريكية HALIBURTON، وكونداليزا رايس مستشارة الأمن القومي لبوش عضو في مجلس شركة البترول شيفرون التي ضمت لها فيما بعد شركة يونكتال، وقد سمت شيفرون إحدى ناقلات البترول التي تملكها باسم كونداليزا رايس^(١٤).

وبعد فشل الحصول على عقد مد أنبوب البترول، أصبحت الحركة محل تفاوض لإسقاطها بسبب موقفها المتشدد وأيديولوجيتها، فكان التخطيط مع إيران وروسيا والهند لإسقاط الحركة، حتى قبل أحداث ١١ سبتمبر ٢٠٠١، فحسب بعض المصادر كان المخطط للهجوم على الحركة وإسقاطها في تشرين أول/أكتوبر ٢٠٠١، ولكن ١١ سبتمبر أوجد

مبررا آخر لكسب التعاطف الدولي لإسقاط طالبان، وإحراج الدول التي اعترفت بها مثل باكستان والسعودية والإمارات العربية لسحب اعترافها والوقوف مع الولايات المتحدة في محاربة الإرهاب في أفغانستان، وبالفعل تم إسقاط طالبان وتشكيل تحالف شاركت فيه ٤٣ دولة أرسلت بعضها قوات رمزية تصل بضعة أفراد (جدول ١)، ونصبت (حامد قرضاي) من أصول البشتون رئيسا، وحوله طاقم وزاري من الأزوبك والطاجيك الذين كانوا من تحالف الشمال المناوئ لحكومة طالبان، وأصبحت القوات الأمريكية والنااتو تحت شعار قوات (إيساف) الدولية للمحافظة على حكومة قرضاي وجلب الأمن والاستقرار لأفغانستان، ولكن ذلك لم يتحقق حتى الآن رغم مرور ٨ أعوام، ما دفع الرئيس أوباما لأن يضع استراتيجية جديدة لتلافي أخطاء إدارة بوش التي اعتمدت على القوة العسكرية ومطاردة قادة طالبان والقاعدة تحت شعار الحرب على الإرهاب.

أسباب ودوافع الاستراتيجية الجديدة

اعتبر الرئيس أوباما أن الحرب في أفغانستان حربا ضرورية "Necessary War" في الوقت الذي اعتبر حرب العراق اختيارية، وكانت إدارة الرئيس بوش قد تورطت في احتلال العراق جراء المقاومة العراقية الشرسة ضد الاحتلال، مما استنزف إدارة بوش وأشغلتها عن الوضع في أفغانستان، فأهملت بناء الدولة والتنمية، وأدى ذلك إلى فشل حكومة حامد قرضاي وانتشار الفساد وفشل بناء الدولة الديمقراطية الموعودة إثر الاحتلال عام ٢٠٠١. وقد شنت أريكا الغارات الجوية مما ألحق أضرارا بشرية كبرى بالمدنيين الأفغان، وأفقدتها التعاطف الشعبي الذي أخذ يتجه لصالح طالبان، حتى إن طالبان قامت بتعيين حكام إداريين في ٣٣ مقاطعة من ٣٤ مقاطعة أفغانية! ومع تردى الوضع أخذ القادة العسكريون الأمريكيون يستغيثون بإدارة أوباما لإرسال مزيد من القوات ووضع استراتيجية جديدة لإنقاذ الوضع، وقبل حدوث هزيمة منكرة للولايات المتحدة.

لقد أدى طول الحرب - ٨ سنوات - لأن تفقد الحرب تأييد الرأي العام في الدول المشاركة بقوتها، ثم إن الحرب أخذت تستنزف الاقتصاد الأمريكي في ظل تعرض الولايات المتحدة لأزمة مالية شديدة وحاجة الاقتصاد الأمريكي لخطة إنقاذ جديدة.

وأخذت الحرب تتجه للتأثير على باكستان وعدم الاستقرار فيها مع زيادة قوة طالبان

باكستان وتعاونها مع طالبان أفغانستان، وخشية واشنطن من تطور الأوضاع لانهايار حكومة آصف زرداري، كما أن الجيش الأفغاني وقوات الشرطة عاجزة عن السيطرة على الوضع في أفغانستان لعدة سنوات، إضافة إلى فشل الاستخبارات الأمريكية في الحصول على معلومات دقيقة عن حركة طالبان والقاعدة، عندها وجدت إدارة أوباما، بإجماع القيادة العسكرية في أفغانستان ووزارة الدفاع والمجلس القومي، أنه لا بد من استراتيجية جديدة تفتح المجال لانسحاب أمريكي في المستقبل بعد ٨ سنوات من التورط في أفغانستان.

جاءت إستراتيجية أوباما على أمل إنقاذ ما يمكن إنقاذه، واعتمدت على ثلاثة عناصر لاستراتيجيتها: العسكرية، والمدنية، والإقليمية بالتعاون مع باكستان.

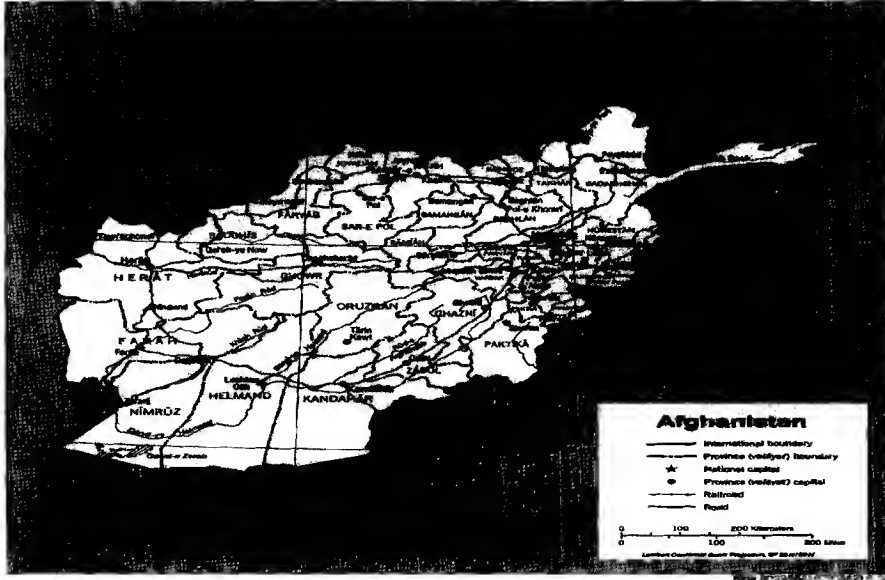
أولاً: الجانب العسكري في استراتيجية أوباما

عندما شُنت الحرب على حكومة طالبان التي لا تستطيع المواجهة المباشرة مع القوات الأمريكية، كان تكتيك حركة طالبان الانسحاب وانتهاج حرب العصابات ضد القوات الأمريكية بعد أن تعيد ترتيب نفسها، وكان التكتيك الأمريكي تقليدياً في مواجهة حركة متمرسه على حرب العصابات، حيث حاولت بناء حكومة مركزية في كابول العاصمة ومساعدتها على مد سلطتها تدريجياً، مع بناء جهاز بيروقراطي جديد لإدارة البلاد، ومجتمع ديمقراطي، ولكن إدارة بوش، التي كانت متحمسة لإسقاط حكومة طالبان أكثر من تفكيرها في ما يمكن فعله بعد الحرب، وقعت في سوء الإدراك عن طبيعة جغرافية البلاد الواسعة الجبلية، ومجتمع متعدد الأعراق تصعب على حكومة مركزية السيطرة عليه، حيث لم تستطيع أمبراطورية بكل قواها أن تخضع أفغانستان لسيطرتها عبر التاريخ الحديث.

يبلغ عدد سكان البلاد ٣١ مليون نسمة، يشكل السنة منهم ٨٠٪، والشيعة ١٩٪، و٤٢٪ من السكان من البشتون، و٢٧٪ من الطاجيك، و٩٪ من الأوزبك والهازار، و٣٪ من التركمان، و٢٪ من البلوش، و٢٪ لأقليات أخرى، وطبيعة المجتمع قبلية، ونسبة الأمية فيه مرتفعة، وهو مجتمع متمسك بدينه، ويرفض الخضوع للأجنبي^(١٤).

وحيث أن البلاد مفتحة الحدود ووعدة الطبيعة يصعب السيطرة عليها، مما يسهل العبور والخروج للدول المجاورة وتدفق السلاح منها، فالحدود مع باكستان ٢٤٣٠ كم، ومع إيران ٩٣٦ كم، ومع طاجكستان ١٠٢٦ كم، ومع تركمانستان ٧٤٤ كم، ومع الصين ٧٦ كم،

ومع أوزباكستان ١٣٧ كم، بالإضافة إلى الامتداد القبلي داخل الحدود، وبعض الدول المجاورة لا تستريح للوجود الأمريكي على حدودها كما هو حال إيران والصين مثلاً^(١٥).














































ورغم الحشد الأمريكي لمشاركة بعض الدول بإرسال قواتها، ولو بشكل رمزي، كانت إدارة بوش تخطط لاحتلال العراق، فأرسلت القوات لهزيمة طالبان، وركزت قواتها في العاصمة كابول، وقامت بغارات جوية لمطاردة عناصر القاعدة وطالبان بالقوة الجوية، ولم تكن إدارة بوش معنية بمشاكل أفغانستان الداخلية، ولا حتى ببناء البلاد، رغم تصريحاتها؛ فقد سحبت الإدارة الأمريكية القوات الخاصة وتوجهت للإعداد لغزو العراق.

واستطاعت الولايات المتحدة أن تحصل على إصدار قرار مجلس الأمن ١٣٨٦ الصادر في ٢٠ كانون أول/ ديسمبر ٢٠٠١، أي بعد أقل من شهرين من الحرب على طالبان، بإرسال قوات مساعدة الأمن الدولي (ISAF)، وقد تحدت مهام القوات الدولية في العاصمة فقط، وتولى الناتو قيادتها في آب/ أغسطس ٢٠٠٣، وتعتبر مهمة الناتو في أفغانستان الأولى في تاريخ الحلف الذي تأسس عام ١٩٤٩ في حى الحرب للتدخل خارج القارة الأوروبية.

وصدر قرار مجلس الأمن رقم ١٨٨٣، في ٢٣ أيلول/ سبتمبر ٢٠٠٨، يطلب من الحلف توفير الأمن وفرض القانون وتدريب القوات الأفغانية وتوفير الأمن أثناء الانتخابات، وفي مقاومة المخدرات، ومع نيسان/ أبريل ٢٠٠٩ وصل عدد قوات إيساف في أفغانستان

(٥٨٣٠٠ ألف) من ٤١ دولة (٢٥ دولة من دول الناتو)، علما أن عدد دول الناتو ٢٨ دولة، وأكثر الدول التي لها قوات في إيساف في تلك الفترة الزمنية هي الولايات المتحدة (٢٦٥٠٠)، و(٨٣٠٠) لبريطانيا، و(٣٤٠٠) لألمانيا، و(٢٨٠٠) لكندا، و(٢٣٠٠) لإيطاليا، و(٢٨٠٠) لفرنسا، و(١٨٠٠) لهولندا، و(١٦٠٠) لبولندا، وكل هذه القوات تحت قيادة الجنرال ماكريستيال الذي طلب من إدارة أوباما الجديدة مزيدا من القوات بسبب تدهور الوضع وتقدم حركة طالبان وزيادة نفوذها في أفغانستان^(١٦).

الدول المشاركة في قوات المساعدة للأمن الدولي (إيساف)*

	Albania	250		Georgia	1		Portugal	145
	Armenia	8		Germany	4365		Romania	990
	Australia	1750		Greece	145		Singapore	9
	Austria	4		Hungary	360		Slovakia	245
	Azerbaijan	90		Iceland	2		Slovenia	130
	Belgium	530		Ireland	7		Spain	1000
	Bosnia & Herzegovina	10		Italy	2795		Sweden	430
	Bulgaria	400		Jordan	7		The Former Yugoslav Republic of Macedonia*	105
	Canada	2830		Latvia	175		Turkey	720
	Croatia	290		Lithuania	250		Ukraine	10
	Czech Republic	400		Luxembourg	0		United Arab Emirates	25
	Denmark	890		Netherlands	2160		United Kingdom	9000
	Estonia	150		New Zealand	300		United States	24000
	Finland	105		Norway	400			
	France	3095		Poland	1910		Total	71030

وقد ساعد تحسن الوضع في العراق على إرسال مزيد من القوات العسكرية إلى أفغانستان، وعبر أوباما عن قلة عدد القوات في أفغانستان بقوله: "والواقع أنه حينما تقلدت المنصب لم يكن لدينا سوى ٣٢٠٠٠ أمريكي يخدمون في أفغانستان، مقارنة مع ١٦٠,٠٠٠ في ذروة الحرب العراقية"^(١٧).

وقد أمر أوباما بإرسال ١٧ ألف جندي بعد توليه الرئاسة، والعدد حاليا يصل إلى ٦٨ ألف جندي، ومع إرسال ٣٠ ألفا خلال الأشهر القادمة فسيصل العدد إلى ٩٨ ألفا، إضافة إلى أن حلف الناتو يتوقع أن يرسل ٧٠٠٠ جندي، مع وجود ٤٠ حاليا، وبذلك تصل قوات الناتو إلى ٤٧ ألفا، مما يجعل القوات الأمريكية والناتو ١٥٠ ألف جندي تقريبا!

* هذا الجدول قبل زيادة بعض الدول لقواتها

وأعلنت القيادة العسكرية الأمريكية أنها سترسل قوات البحرية (المارينز) إلى المناطق التي يزداد فيها نفوذ طالبان في الجنوب والشرق حيث تنتهج طالبان حرب العصابات، ويظهر أن إدارة إوباما تريد الضغط على طالبان لجرها إلى مفاوضات التسوية لقناعة الإدارة أن الحل العسكري غير ممكن، ولذا نجد أن أوباما ركز في خطابه على ملاحقة القاعدة وتفكيكها وهزيمتها، ولم يتطرق بشكل رئيس إلى طالبان مثلما شدد على القاعدة، بل ترك الباب مفتوحاً أمام العناصر المعتدلة في طالبان، حتى إن حكومة براون في بريطانيا طالبت صراحة بالتفاوض مع طالبان، وذكرت مصادر باكستانية أن هناك قنوات اتصال خلفية بين واشنطن وطالبان^(١٨).

إن الجانب العسكري في الاستراتيجية يركز على حماية مناطق المدن السكنية، وتعميرها وبناء البنية التحتية لكسب تعاطف الناس وإبعادهم عن حركة طالبان، حيث يكون التركيز في الحرب الثورية على كسب الشعب، على اعتبار أن التأييد الشعبي للحركات الشعبية مثل الماء للسمكة، وهذا هو الاختبار القادم الذي تواجهه إدارة أوباما التي تعتمد القوة الذكية في تعاملها في السياسة الخارجية، بتركيزها على البعد المدني في الاستراتيجية الجديدة الذي كانت إدارة الرئيس بوش قد أهملته، فإدارة أوباما.

ويأتي قرار أوباما بإرسال ٣٠ ألف جندي حلاً وسطاً من الخيارات الثلاث التي طرحها الجنرال ماكريستال: إرسال ٨٠ ألف جندي من أجل نشر القوات على مساحة واسعة لمواجهة طالبان، أو ٤٠ ألفاً لإرسالها إلى منطقة الجنوب والشرق الأفغاني، حيث تركز طالبان المكثف، أو إرسال ١٠ آلاف من أجل تدريب القوات الأفغانية، ولكن أوباما يعرف أن المواجهة الشاملة ستكون استنزافاً للولايات المتحدة، فاختار إرسال ٣٠ ألفاً تعزز القوات الأمريكية والناثو في مواجهة طالبان والقاعدة في الجنوب والشرق^(١٩).

وقد اعترف وزير الدفاع الأمريكي روبرت جيتس، في خطاب له في ٢٦ تشرين ثاني/نوفمبر ٢٠٠٧، أن القوة العسكرية ليست الحل لأفغانستان بقوله: "إن أحد أهم دروس الحربين في العراق وأفغانستان هي أن النجاح العسكري غير كاف للفوز؛ التطور الاقتصادي وبناء المؤسسات وحكم القانون وتشجيع التسوية الداخلية والحكومة السليمة

وتوفير الخدمات الأساسية للناس والتدريب وتجهيز القوات العسكرية الداخلية المحلية وقوات الشرطة والاتصالات الاستراتيجية وما إلى غير ذلك، كل ذلك إلى جانب الأمن، تعد من المكونات الضرورية للنجاح على المدى الطويل^(٢٠).

إن الاستراتيجية الجديدة تقوم على نمط الحرب في فيتنام عندما تم التصعيد العسكري لغطاء الخروج "أعلن انتصارك ثم انسحب"^(٢١)، وهي الاستراتيجية التي أعلنها الرئيس السوفييتي السابق ميخائيل غورباتشوف الذي منح قواته في أفغانستان عاما كاملا لتحقيق النصر أو الانسحاب، وقد أعلن أوباما عن نيته سحب القوات في تموز/ يوليو ٢٠١١، ولن يرسل مزيدا من القوات التي أعلن عنها وهي ٣٠ ألف جندي، مع القيام بإعداد جيش وشرطة أفغانية لتتسلم الأمن حتى تنسحب الولايات المتحدة، وتقوم استراتيجية أوباما على حماية المدنيين وتحسين الأحوال الاقتصادية لكسب ود الشعب الأفغاني.

إن تكلفة الحرب في ازدياد في أفغانستان وتحمل الخزينة الأمريكية عبئا كبيرا على حساب دافع الضرائب الأمريكي، فقد ارتفعت من ٢٠ مليارا في ميزانية ٢٠٠٥ إلى ٥٥,٢ مليار دولار في ميزانية ٢٠٠٩، ويتوقع أن تصل في ٢٠١٠ إلى ٧٢,٩ مليار دولار، وقد تصل إلى ١٠٠ مليار، أي إن التكلفة سترتفع من ١,٧ مليارا شهريا عام ٢٠٠٥ إلى ٨ مليارات دولار شهريا في عام ٢٠١٠، وتسعى الخطة الأمريكية إلى زيادة عدد القوات الأفغانية مع ٢٠١٣ إلى ٤٠٠ ألف جندي، وقد أعلن الرئيس الأفغاني أن بلاده لا تستطيع الإنفاق على قواتها العسكرية والشرطة حتى عام ٢٠١٤، مما يعقد الاستراتيجية الجديدة التي تهدف للخروج من المستنقع الأفغاني، علما أن المذكرة التي رفعها مكتب الإدارة والميزانية إلى الرئيس أوباما، عندما طلب ماكريستال زيادة القوات، بينت أن التكلفة قد تصل خلال العقد القادم ٢٠١٠-٢٠٢٠ إلى تريليون دولار، والتي عبر عنها أوباما أنها لا تخدم المصلحة الأمريكية^(٢٢)!

وتستفيد إدارة أوباما من تجربة الجنرال بترابوس، قائد القيادة المركزية للشرق الأوسط التي تتبع لها القوات الأمريكية في أفغانستان، التي طبقها في العراق رغم اختلاف الظروف، وحيث إن التصعيد بإرسال القوات لن يكون هو الحل باعتراف القادة السياسيين والعسكريين لذا كان لا بد التركيز على العنصر الثاني للاستراتيجية وهو الجانب المدني.

ثانياً: الجانب المدني في استراتيجية أوباما

ركز أوباما على الجانب المدني في استراتيجيته حيث يركز على بناء الدولة والإعمار، ويهتم بالجوانب الاجتماعية والثقافية والاقتصادية، وخاصة القضاء على الفساد في أفغانستان، وقد أوضح أوباما بشكل صريح إدانته للفساد بقوله: "فأياهم تقديم شيك على بياض قد ولت ... سنكون واضحين حول ما نتوقعه من أولئك الذين يحصلون على مساعدتنا، سندعم الوزارات الأفغانية والمحافظين، والقادة المحليين الذين يقومون على خدمة الشعب الأفغاني ويعملون على مكافحة الفساد، ونتوقع محاسبة أولئك الخاملين الذين لا يفعلون شيئاً والفاستدين، وسنركز مساعدتنا أيضاً على مجالات، مثل الزراعة التي يمكن أن يكون لها تأثير فوري على حياة الشعب الأفغاني" (٢٣).

وتعتبر ظاهرة الفساد منتشرة بين المسؤولين الأفغان، وقد أتهم رئيس المجلس المحلي في قندهار، وهو شقيق الرئيس قرضاي، بتورطه في تجارة المخدرات والعمالة للاستخبارات الأمريكية (CIA)، بل يسود الاعتقاد بأنه يرأس مجموعة مهمة لتهرب المخدرات تعمل في جنوب البلاد، وتشير التقارير الدولية إلى أن أفغانستان ثاني دولة في العالم في الفساد، وزادت فيها زراعة المخدرات رغم ما تدعيه قوات الاحتلال والحكومة الأفغانية بأنها تقاوم زراعة المخدرات، علماً أن حكومة طالبان السابقة استطاعت القضاء على زراعة المخدرات في بعض المقاطعات الأفغانية التي سيطرت عليها، وتقدر قيمة المخدرات التي تهرب من أفغانستان إلى الخارج بـ ٢,٢ مليار دولار، وإن ٩٣٪ من المخدرات التي أنتجت في الأسواق العالمية جاءت عام ٢٠٠٧ من أفغانستان (٢٤)، وحسب المصادر الأمريكية فإن ٧٠٪ من إنتاجه في المناطق الجنوبية من أفغانستان، ويعبر من خلال أفغانستان إلى الأسواق بآسيا الوسطى وتركمانستان وأوزباكستان وطاجيكستان، ويأتي انتشار المخدرات في ظل ضعف حكومة قرضاي وفسادها وانتشار ظاهرة لوردات الحرب.

وكان السفير الأمريكي كارل أيكثيري قد طالب بزيادة الإنفاق على الجهود العسكرية، ولكنه ربط إرسال القوات بأن تقوم حكومة قرضاي بمكافحة الفساد وإقامة المشاريع المدنية وإعادة البناء وتطوير قوات الأمن الأفغانية (٢٥)، وكانت أفغانستان تعاني في عهد بوش الابن من ضعف التعاون بين السفارة الأمريكية في كابول وقيادة القوات

العسكرية، مما جعل أوباما يركز على تلافي هذا الضعف بمحاولة تحسين حياة المواطن الأفغاني الذي لم يجد تغيرا ولا استقرار كما صورته الإدارة الأمريكية عندما قالت إنها قادمة لبناء دولة ديمقراطية^(٢٦).

ويصف الخبير الاستراتيجي الأمريكي أنتوني كورديسمان استراتيجية أوباما في الجانب المدني بأنها تحاول خلق أوضاع أمنية ملائمة لحماية المراكز المدنية المأهولة بالسكان من أجل الحد من تدفق عناصر طالبان إليها، ومحاولة طرد العناصر المعارضة لحكومة قرضاي والقوات الأمريكية أو إساف وإبعادها إلى مناطق بعيدة عن المدن، بمعنى إيجاد فاصل بين مقاتلي طالبان والمدن والمراكز السكانية حتى لا يثيروها أو يتغلغلوا بين السكان لكسب تأييدهم وتعاطفهم، ومنع حرية الحركة في الجنوب عن عناصر طالبان والقاعدة، وترافق ذلك مع تقديم المساعدات للسكان والقيام بمبادرات الإعمار والتنمية، في محاولة للتقريب بين الشعب والحكومة التي فقدت مكانتها خلال ثمان سنوات بسبب الإهمال والفساد^(٢٧)!

ولكن المشكلة التي تواجه حكومة قرضاي هي تعرضها للنقد من المسؤولين الحكوميين الأمريكيين، حتى إن نانسي بيلوسي رئيسة مجلس النواب الأمريكي أعلنت صراحة عن عدم رضاها عن قرضاي ووصفته بأنه شريك "عديم القيمة"^(٢٨)، وهذا يتفق مع رؤية نائب الرئيس الأمريكي جوزيف بايدن، ولكن يظهر أن واشنطن لم تجد بديلا له، فهو من البشتون، وحاولت إضفاء الشرعية عليه من خلال إجراء الانتخابات التي أجريت في آب/أغسطس ٢٠٠٩، ولكن الانتخابات التي كان ينافس فيها وزير الخارجية السابق عبد الله عبد الله شابها التزييف وعدم النزاهة، وذلك باعتراف المراقبين الدوليين، وقد أعلن عن النية في إعادة الانتخابات في بعض المناطق في تشرين ثاني/نوفمبر ٢٠٠٩، ولكن عبد الله عبد الله انسحب ورفض الانتخابات، فأعلنت واشنطن تأييدها لقرضاي وأنه الرئيس الشرعي، مما يجعل شرعية انتخاب قرضاي محل استفهام وهو الذي لا يستطيع الخروج خارج العاصمة كابول بسبب الموقع الذي تتمتع به طالبان بين الشعب الأفغاني.

والمشكلة التي كانت إدارة بوش قد اعتمدت عليها لفرض وجودها في أفغانستان هي الاعتماد على المعارضة الشمالية من الطاجيك والأوزبك والبشتون في المدن، للسيطرة على الأرياف في الجنوب، مما خلق عدم التوازن الطائفي، سواء في تشكيل الحكومة أو الجيش.

وتقول كاثي جانون، مراسلة أسوشيتد برس في باكستان، إن الولايات المتحدة تحالفت مع لوردات الحرب الذين اقترفوا قتل أكثر من ٥٠ ألف أفغاني في حروبهم مع بعضهم، وليس لهم شعبية في أفغانستان، وهم سبب الفوضى، ورغم ذلك تحالفت الولايات المتحدة معهم وأعطتهم الامتيازات والمناصب، مثل عبد الرشيد دستم الذي تقلب مرات عديدة من التحالف مع النظام الشيوعي السابق، ثم مع الأحزاب الإسلامية، ثم تحالف مع الولايات المتحدة، والتهم أيضا بتجارة المخدرات، وهذا ينطبق على إسماعيل خان لورد الحرب الذي تحالفت معه واشنطن عند احتلالها أفغانستان، وتحاول إدارة أوباما تعديل سياستها في أفغانستان لكسب الشعب إلى جانب الحكومة الأفغانية، ولكن ذلك كما تقول كاثي جانون يأتي متأخرا ويصعب تعديله^(٢٩).

استعانت القوات الأمريكية بعلماء الأنثروبولوجيا الأمريكيين لمرافقة القوات الأمريكية، كما فعلت في العراق في محاولة لكسب الشعب الأفغاني، ويقول وزير الدفاع الأمريكي روبرت غيتس في هذا الصدد: "جلبت أمريكا مؤخرا أخصائيين محترفين في العلوم البشرية باعتبارهم استشاريين"^(٣٠)، وقد درس هؤلاء بعض القضايا الاجتماعية، مثل كثرة الأرامل، وأن الأبناء يتولون الرعاية فيلتحقون بحركة طالبان، فبدأ الجنود الأمريكيين بتدريب الأرامل على حرفة أو وظيفة، ولكن هذا علاج جزئي لحالات خاصة.

وتتولى بعض الجامعات الأمريكية المساهمة في تقديم الإرشاد من أجل التنمية الزراعية، مثل جامعة تكساس التي تقدم الخبرة لمساعدة إحياء الجامعات في كابول ومزار شريف^(٣١).

وبناء على الضغط الأمريكي فقد أعلن الرئيس قرضاي، أثناء تأديته للقسم في الفترة الثانية لرئاسته في تشرين ثاني/نوفمبر ٢٠٠٩، عزمه على محاربة الفساد في سنوات حكمه الخمس القادمة، وهو أمر يثير الشك لدى كثير من الأفغان.

وما يؤكد صعوبة المشكلات التي تواجهها استراتيجية أوباما أنها تبدأ من الصفر بعد ثماني سنوات، وقد أعلن ريتشارد هولبروك، المبعوث الخاص للرئيس أوباما لأفغانستان، أنه يجب استئناف عملية إعادة الإعمار المدنية من الصفر، وإن توزيع المسؤوليات في مجال إعادة الإعمار كان معقدا، ولم يحقق لكثير، وإن المشكلات ضخمة في هذا المجال^(٣٢).

ولا يقتصر الفساد على الجانب الأفغاني، فقد كانت هناك فضائح انتشرت في السفارة الأمريكية في كابول؛ حيث اتُهم بعض العاملين في السفارة من الحراس بالسكر والسلوك الجنسي السيئ، مما دفع الحكومة الأمريكية تحميل الشركة الأمنية "أرمور" المسؤولية وعدم تجديد العقد معها، كما أن شركة بلاك ووتر ذات السمعة السيئة في ممارساتها في العراق تعمل الآن في أفغانستان وباكستان، وتقود عمليات الاغتيالات لمقاتلي طالبان والشخصيات المعارضة، وهي متعاقدة مع وزارة الدفاع الأمريكية في مهام خاص بعمليات الحراسة والاغتيالات في أفغانستان^(٣٣).

ولكن بوادر الفشل لاستراتيجية أوباما ظاهرة على أرض الواقع، خاصة في كسب عقول الشعب الأفغاني وقلوبه؛ فحسب المصادر الصحفية الأمريكية فإن قادة طالبان يحضرون مقدما للحظة الحاسمة التي يعتقدون أنها ستعيدهم للسلطة، وقد قاموا بإنشاء حكومة ظل بمؤسسات من الشرطة والأمن وحكام إداريين للمناطق وقادة^(٣٤).

وما يحدث في ولاية لاغمان يعطي مثالا على تنظيم طالبان؛ فهناك حاكم عيّنه قرضاي ويتلقى دعما من آلاف الجنود الأجانب، وآخر مهمته قص الأشرطة، واقتطاع عمولات كبيرة من الدعم الخارجي تؤول إليه، ولكن الحاكم الفعلي والحقيقي هو القائد الطالباني الذي عيّنه الملا عمر، ويعمل في الليل، حيث يتأكد من توزيع أوامر القيادة للإمارة الإسلامية، ويقوم بعزل القادة المحليين ممن يتهمون بالفساد وإن كان على الشبهة^(٣٥).

وما يحدث الآن يثير دهشة المراقبين الذين يرون ثقة السكان بحكومة طالبان، على عكس ما أعلن سابقا بالترحيب الذي رافق انهيارها قبل ثمانية أعوام؛ حيث بات السكان يعودون إلى مسؤولي هذه الحكومة لحل مشاكلهم عوضا عن إحالتها إلى المسؤولين التابعين لقرضاي، وقد نقلت واشنطن بوست عن نائب في البرلمان من قندهار جنوب البلاد قوله: "أعضاء حكومة الظل هم الذين يديرون البلاد في الحقيقة"^(٣٦)، ويشعر السكان بالسعادة من قضاء طالبان وسرعته؛ حيث يصدر القاضي حكمه حالا وفقا للشريعة الإسلامية.

إن إدارة أوباما تعمل على الجانب المدني في مرحلة حرجة لتحقيق شيء ما، من انتصار وحفظ ماء الوجه للخروج من المستنقع الأفغاني، وإلى جانب ذلك تبحث الإدارة الأمريكية عن الأمل في الانتصار والخروج من خلال البعد الإقليمي كعنصر ثالث في استراتيجيتها.

ثالثاً: البعد الإقليمي في استراتيجية أوباما الجديدة

تعتبر باكستان عاملاً مهماً في محاربة القاعدة وطلّابان بحكم الجغرافيا والعلاقات التاريخية بين باكستان وأفغانستان، على اعتبار أن لباكستان علاقة بدعم حركة طالبان من خلال الاستخبارات الباكستانية (ISI)، لأن الأخيرة تعتبر أفغانستان العمق الاستراتيجي لها ومجالها الحيوي وطريق العبور لآسيا الوسطى، وكانت باكستان أول دولة تعترف بحكومة طالبان، ولكن بعد أحداث ١١ سبتمبر ٢٠٠١، وتحت الضغط الأمريكي ضمن سياسة بوش الابن (إما معنا أو ضدنا في محاربة الإرهاب) كما سماه بوش، حدث تحول كبير في علاقة باكستان مع طالبان وتحلت عندها، وأخذت تطارد عناصرها وعناصر حليفها تنظيم القاعدة وتقوم بتسليم من يلقي القبض عليه للقوات الأمريكية، حتى إنها خلافاً للأعراف الدبلوماسية سلّمت سفير طالبان في باكستان عبد السلام ضعيف للقوات الأمريكية.

وتحوّل الرئيس الباكستاني السابق برويز مشرف من مؤيد إلى طالبان إلى محارب لها؛ فاتحاً القواعد العسكرية الباكستانية للقوات الأمريكية لاستعمالها في مطاردة عناصر طالبان والقاعدة، وساهمت القوات الباكستانية في إلقاء القبض على بعض عناصر القاعدة مثل شيخ أحمد ورمزي بن شيبه، وتلقّت باكستان دعماً مالياً من الولايات المتحدة في عهد الجنرال مشرف قُدِّر بعشرة مليارات دولار، كما طالبت الحكومة الأمريكية من باكستان إعادة النظر في مناهج المدارس الدينية الإسلامية في باكستان، وقدمت مئة مليون دولار لتطوير هذه المدارس بسبب تحفيظها للقرآن، واتهامها أنها تُخرِّج "إرهابيين" وتمد حركة طالبان بعناصر بشرية للقتال في صفوفها، وبسبب الحدود الطويلة بين باكستان وأفغانستان تريد واشنطن أن يقوم الجيش الباكستاني بإحكام السيطرة على الحدود لمنع عناصر طالبان الأفغانية من دخول الأراضي الباكستانية عندما يشنون هجمات داخل أفغانستان ويتراجعون داخل الأراضي ويجدون التأييد الشعبي في منطقة القبائل.

وعندما واجه مشرف المعارضة الإسلامية وانتفاضة القضاة، عملت واشنطن على عقد صفقة بين مشرف وزعيمة حزب الشعب الباكستاني بنظير بوتو لدعم مشرف وشق المعارضة إلا أن بوتو اغتيلت بعد عودتها إلى باكستان! وعندما أُجريت الانتخابات الباكستانية دعمت الولايات المتحدة حزب الشعب وساعدت في تولي زوج بنظير بوتو رئاسة الجمهورية، بعد

استقالة مشرف، وهو المعروف عنه بالفساد، وكان قد سجن بسبب ذلك، وكان السفير الأمريكي السابق زلماي خليل زادة في أفغانستان ثم في العراق، وبعد ذلك المندوب الأمريكي في الأمم المتحدة، على اتصال مستمر مع آصف زرداري رئيس الجمهورية الذي كان يعرف باسم مستر ١٠٪، لأنه كان يتقاضى عمولة من عقود الشركات عندما كانت زوجته بوتو رئيسة للوزراء في التسعينيات من القرن الماضي.

وتبرر الولايات المتحدة ضغطها على باكستان بخشيتها من سيطرة الجماعات الدينية على السلاح النووي، خاصة أنها تتهم عناصر كبيرة من الاستخبارات الباكستانية والجيش بأنها ما زالت تتعاطف مع حركة طالبان بسبب نزاعها مع الهند، وحاجة باكستان لتأييد الجماعات الإسلامية لها، خاصة أن علاقات الهند توطدت مع أفغانستان في عهد قرضاي الذي درس في الهند، وتعاون واشنطن مع الهند في باكستان لمطاردة عناصر القاعدة وطالبان، وفتحت الهند عدة قنصليات لها في أفغانستان، مما أقلق باكستان، وخاصة الاستخبارات (ISI) التي تشعر أن باكستان قد أصبحت بين كماشة الهند وحكومة قرضاي، مما يدفع عناصر الاستخبارات للتعاون بشكل سري مع عناصر طالبان تحسباً للمستقبل، مستذكراً أن الولايات بعد نهاية الحرب الباردة قد تخلت عن باكستان في أهميتها الاستراتيجية ووطدت علاقاتها مع الهند، إلا أنه بعد أحداث ١١ سبتمبر وجدت الولايات المتحدة أنها بحاجة إلى باكستان حليفاً استراتيجياً في محاربة "الإرهاب" في أفغانستان كما كانت تدعي إدارة بوش، ويقول الرئيس أوباما: إن الحرب في أفغانستان حرب ضرورة، في الوقت الذي كانت فيه الحرب على العراق حرب اختيار، وانتقد أوباما إدارة بوش في عدم تركيزها على أفغانستان. ويعتبر استراتيجيون أمريكيون أن باكستان أخطر مكان في العالم، للأسباب التالية^(٣٧): أنها قوة نووية، ومركز التطرف الإسلامي، وأكثر مناطق العالم النامي فقراً، وضعف حكومتها المركزية، وأن ٨٠٪ من إمداد التمويل للجيش الأمريكي في أفغانستان تمر منها.

وكان أوباما قد أكد في استراتيجيته أن الانتصار في أفغانستان يبدأ من باكستان ضمن ما يعرف باكستان- أفغانستان PakAf، وهذا ما عبر عنه بقوله: "في الماضي، كانت علاقتنا مع باكستان في مساحة ضيقة، تلك الأيام قد ولت، وفيما نتقدم نحو الأمام، فإننا ملتزمون بتعزيز وتقوية علاقة الشراكة مع باكستان التي ينبغي أن تكون مبنية على أساس المصالح

المشتركة، والاحترام المتبادل، والثقة المتبادلة، إننا ملتزمون بتعزيز قدرة باكستان على استهداف تلك الجماعات التي تهدد بلدنا" (٣٨).

وكان جوزيف بايدن، نائب أوباما، قد لفت الانتباه إلى أهمية باكستان للانتصار على القاعدة وطالبان أثناء اجتماع الرئيس مع أعضاء ومستشاري شؤون الأمن القومي في ١٣ كانون أول/ديسمبر ٢٠٠٩، لأن واشنطن تنفق على أفغانستان وتهمل باكستان على حد قوله، ولأن باكستان هي المحور الاستراتيجي لمقاومة طالبان؛ حيث أنفقت الولايات المتحدة والقوات العسكرية من تحتها ٥٦ مليار دولار في أفغانستان لهذا العام، بينما قدمت لباكستان ٢,٢٥ مليار دولار فقط، وقال: "حسنا، فحسب حساباتي، فإن هذا يعني نسبة ٣٠ إلى ١، لمصلحة أفغانستان، ولهذا فإن لدي سؤال: إن جميع قوة القاعدة تقريبا هي الآن في باكستان، ولدى باكستان أسلحة نووية، ومع ذلك فمقابل كل دولار تنفقه في باكستان نقوم بإنفاق ٣٠ في أفغانستان، هل هذا معقول من الناحية الاستراتيجية؟" (٣٩).

وتضغط إدارة أوباما على الرئيس الباكستاني الضعيف داخليا على مقاومة حركة طالبان باكستان بسبب علاقتها مع طالبان أفغانستان، علما أن الأخيرة تشط في داخل أفغانستان، وأعلنت الحياد في النزاع بين طالبان الباكستانية والحكومة الباكستانية، وتريد واشنطن من الجيش الباكستاني السيطرة على الحدود مع أفغانستان والسيطرة على منطقة القبائل الغربية لمنع الإمداد والتمويل عن عناصر طالبان أو لجوئهم إلى باكستان، وقد اقترحت خطة مارشال لباكستان (٤٠) توفير المرافق الصحية والمياه في محاولة لكسب تعاطف الشعب الباكستاني مع الحكومة والولايات المتحدة، وقد وافق الكونغرس الأمريكي على منح باكستان ٧,٥ مليار دولار على خمسة أعوام (٤١)، ولكن هذه المساعدات مشروطة، مما أزعج المؤسسة العسكرية الباكستانية لأنها تريد التدخل في الشؤون الداخلية الباكستانية، خاصة في تعيينات كبار الضباط والتدريب في المؤسسات العسكرية الأمريكية.

وتقول مالو إنوسنت الخبيرة الأمريكية في الشؤون الباكستانية، إن ما تريده واشنطن من زيادة الدعم لباكستان (٤٢) هو أن يقوم الجيش الباكستاني بالقضاء على الجماعات الإسلامية المسلحة في منطقة القبائل ووزيرستان وواد سيوات، ثم زيادة عدد الضباط الباكستانيين

للتدريب في وزارة الدفاع الأمريكية ومؤسساتها ومراقبة الأسلحة التي تعطى لباكستان، حتى لا تتسرب إلى أيدي مقاتلي طالبان وباكستان، وتهيئ واشنطن الوضع في باكستان للعب دور في أفغانستان في حالة الانسحاب الأمريكي، بالحرب بالوكالة ضد طالبان، حيث أدى الوضع القائم إلى شبح حرب أهلية في باكستان بين الجيش ومقاتلي طالبان، والتفجيرات المستمرة التي ترهق الجيش الباكستاني بسبب القيام بتنفيذ المخطط الأمريكي، مما خلق تدمراً داخل القيادات العسكرية في باكستان التي تستفيد من الجماعات الإسلامية المسلحة في الصراع مع الهند، وتتهم واشنطن عناصر الاستخبارات الباكستانية في تعاونها مع طالبان أفغانستان.

وحيث إن الولايات المتحدة قلقة من السلاح النووي في باكستان، واحتمال سيطرة الجماعات الإسلامية المسلحة عليه، فيشير سيمون هيرش الصحفي الأمريكي المخضرم بأن هناك اتفاقاً بين قيادة الجيش الباكستاني والاستخبارات الأمريكية ووزارة الدفاع ووزارة الطاقة، ويشير هيرش إلى أن هناك علاقة قوية بين رئيس هيئة الأركان الأمريكية مايكل مولن والجنرال الباكستاني قائد الجيش كياني، للتعاون في المحافظة على أمن المؤسسة النووية الباكستانية، ورغم إنكار مجلس الأمن القومي الأمريكي والاستخبارات الأمريكية، إلا أن هيرش يؤكد على اتفاقية حماية المؤسسة النووية، وهذا يعني أن أهم سلاح استراتيجي في باكستان تحت المراقبة الأمريكية^(٤٣).

إن الولايات المتحدة قدمت إلى باكستان منذ سبتمبر ٢٠٠١ نحو ١٢ مليار دولار، وقدمت وزارة الدفاع الأمريكية مليار دولار نفقات للجيش الباكستاني لمقاومة طالبان على الحدود الباكستانية الأفغانية، حيث يربط ١٠٠ ألف جندي باكستاني^(٤٤)، كما شاركت القوات الباكستانية مع الاستخبارات الأمريكية بقتل زعيم حركة طالبان الباكستانية بيت الله محسود في آب/أغسطس ٢٠٠٩، مستعملة في العملية طائرة دون طيار، وهو تعاون استخباراتي بين البلدين.

وفي ظل حكومة الرئيس زرداري تم تعيين أحمد شجاع باشا رئيساً للاستخبارات العسكرية الباكستانية في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٨، وكان قائداً للجيش الباكستاني المرابط على الحدود مع أفغانستان، وبعد تعيينه تم نقل ١٢ من كبار ضباط الاستخبارات الباكستانية

الذين يشك في ميولهم وتعاطفهم مع الجماعات الإسلامية^(٤٥)، وبعدها شن أحمد شجاع حملة قوية ضد الجماعات الإسلامية في القبائل الشمالية ووزيرستان وواد سيوات والجماعات الإسلامية في كشمير، وكل هذا يسير وفق المخطط الأمريكي الذي تريده إدارة أوباما من الجيش الباكستاني؛ حيث يقوم بالقضاء التام على الجماعات التي تعادي الولايات المتحدة في باكستان مقابل المساعدات المالية والعسكرية لذلك.

ولكن ما حدث هو انتقاد كبير للمساعدات العسكرية المشروطة في أوساط الجيش والمعارضة التي لا تريد السير بعيدا مع الولايات المتحدة في القضاء على الجماعات المسلحة أو حركة طالبان الأفغانية التي تستفيد منها في مواجهة الهند، وإن استمرار مواجهة الجيش مع الجماعات المسلحة يدفع إلى إضعاف باكستان وتفكيكها في حالة تمرد منطقة بلوشستان التي تقوم فيها حركة انفصالية تدعمها الهند.

وما يقلق الحكومة الباكستانية استعمال الولايات المتحدة عناصر المرتزقة في باكستان من شركة بلاك ووتر Blackwater، وهي شركة أمنية تشارك عناصرها مع القوات الأمريكية في أفغانستان في عمليات القتل والاعتقال لعناصر طالبان والقاعدة، وبسبب سمعتها السيئة في العراق غيرت اسمها إلى Xe Services LLC^(٤٦)، وحسب المصادر الباكستانية فقد سمحت باكستان بدخول ٢٠٠ من المتدينين لبلاك ووتر إلى الأراضي الباكستانية تحت الضغط الأمريكي، وتشارك بلاك ووتر في جمع المعلومات الاستخباراتية تحت شعار نشاطها المدني، ويظهر أن واشنطن تريد إظهار وجهها المدني وليس العسكري تحت شعار المقاولين؛ ففي أفغانستان هناك أكثر من ٦٨ ألف مقاتل، غالبيتهم من الأفغان، يتم تجنيدهم لخدمة الأهداف الأمريكية، وخاصة في البنية التحتية للعمل مع القوات الأمريكية، ومنها بلاك ووتر في أفغانستان وباكستان^(٤٧).

إن استراتيجية إدارة أوباما دجت كلا من أفغانستان وباكستان في جبهة عمليات عسكرية واحدة، تُعرف في وزارة الدفاع (البنتاغون) باسم "أفباك"، ولكن ذلك يشكل خطورة على الحكومة الباكستانية الضعيفة؛ حيث تضعف الحكومة المركزية في إسلام آباد، مما يخلق ظروف داخلية بسبب النزاع المسلح في منطقة القبائل المحاذية لأفغانستان بين الجماعات

الإسلامية المسلحة والجيش، وتخلق كارثة إنسانية من اللاجئين تسبب حرجا للحكومة وتثير الغضب الشعبي، وينظر على المستوى الشعبي إلى الحملات العسكرية الباكستانية إلى أنها حرب تشن من قبل غير المسلمين على المسلمين، ويقول الخبير البريطاني باتريك سيل عن هذه الحملات العسكرية: "وبدلاً من أن تسهم هذه الحملات في إضعاف الأحزاب والجماعات الدينية المتطرفة، كما كان متوقعا ومخططا لها، تساعد تلك الحملات على استقطاب المزيد من المتعاطفين معها والمستعدين للانضمام والقتال في صفوفها"^(٤٨). ورغم تدفق الأموال والأسلحة الأمريكية، إضافة إلى تزايد وصول أفواج أكبر من المستشارين الاستخباراتيين والعسكريين الأمريكيين في باكستان، بهدف حث الجيش الباكستاني على تكثيف حملات البحث عن عناصر الجماعات المجاهدة، فإن هذه الجهود لن تحقق أهدافها، لأن العناصر المقاتلة فرت إلى أعماق المناطق الجبلية، وأصبحت الحكومة الباكستانية هي الضحية الأولى لاستراتيجية الحرب الأمريكية على أفغانستان؛ فقد صعد المقاتلون عملياتهم على الجيش الباكستاني ومراكزه والمدن الباكستانية رداً على ضربات الجيش في مناطق طالبان باكستان، وأثبتوا قدرتهم على تحدي الحكومة المركزية واختراقها، ومن هنا تشعر الحكومة، وخاصة الاستخبارات الباكستانية، بضرورة التوصل إلى اتفاق مع زعماء القبائل لإنهاء المواجهة بين الجيش ومقاتلي طالبان.

ولا بد من الإشارة إلى الخلاف بين القيادة العسكرية الباكستانية والقيادة الأمريكية في أفغانستان التي تريد حماية المراكز السكانية من خلال نشر القوات الأمريكية الجديدة، في الوقت الذي تريد القيادة الباكستانية نشرها على الحدود بين باكستان وأفغانستان، وتشعر حكومة باكستان بالقلق من الانسحاب الأمريكي في أفغانستان، وسيطرة طالبان على أفغانستان فهذا يعني سقوط حكومة باكستان بيد الجماعات الإسلامية، ولهذا تدعو باكستان التي كانت راعية يوماً لطالبان، بالعودة للتفاوض معها لأنه لا يمكن الاستقرار في أفغانستان وباكستان دون التفاوض مع طالبان سواء في باكستان أو في كلا البلدين.

ويقول نجم الدين شيخ الموظف السابق في وزارة الخارجية الباكستانية: "إنه من السابق لأوانه بعض الشيء إجراء المحادثات مع طالبان، لأنه لا بد من أن يكون ثمة تغيير في الوضع

الميداني، أشياء تحدث خلال الأشهر المقبلة تظهر أن استراتيجية "لطحه الخبر" فكرة ماكريستال في حماية المراكز السكانية في أفغانستان بدأت تنجح، وأن بعض الجنود المشاة بدأوا ينسحبون، حينئذ تصبح المحادثات ممكنة" (٤٩).

ولكن رغم ما يقوله نجم الدين شيخ فإن نظرة التشاؤم تلازم واشنطن وقادة الناتو، وقد عبّر أوباما عن هذا التشاؤم عندما وصف قراره في مقابلة له مع قناة CBS الأمريكية بأنه "الأصعب منذ تسلمه الحكم العام الحالي" (٥٠)، وحول خطابه الذي ألقاه في ١ كانون أول/ديسمبر في قاعدة وست بوينت: "لم ألق خطاباً أزعجني إلى هذا الحد، كنت أنظر إلى مجموعة من طلاب الأكاديمية سيرسل بعضهم إلى أفغانستان، وقد لا يعود عدد منهم" (٥١)، وحذر الرئيس أوباما من التباهي بالانتصار في الحرب منتقدا إدارة بوش بقوله: "كانوا يميلون إلى تأكيد أننا نستطيع أن نفعل ذلك وأن المهمة تهدف إلى تحقيق المجد، بينما هي صعبة جداً" (٥٢).

إن تصريحات الرئيس أوباما توحى بالإحباط وعدم الثقة بالنصر في أفغانستان، بعد أن شنت إدارة بوش حربين في أفغانستان والعراق، وها هي إدارته أخذت تتورط في المستنقع الباكستاني، إضافة إلى أزمة المفاعل النووي الإيراني، وإذا بالولايات المتحدة تتورط في هلال الأزمات الذي أطلقه مستشار الأمن القومي الأمريكي السابق زنجيو بريجنسكي على التورط السوفييتي في أفغانستان ديسمبر ١٩٧٩، وأدى في النهاية إلى هزيمة الاتحاد السوفييتي وانهيائه، كما أن شبح فيتنام أخذ يُقلق أوباما حتى أخذ في خطابه ينفي الشبه مع التورط الفيتنامي بقوله: "هناك من يقولون إن أفغانستان هي فيتنام أخرى، وهم يقولون إن أفغانستان لا يمكن أن يتحقق لها الاستقرار، وإنه من الأفضل لنا أن نوقف خسائرنا وأن ننسحب بسرعة، غير أن ذلك يعتمد على قراءة زائفة للتاريخ، لأننا بخلاف ما جرى في فيتنام، معنا تحالف عريض يضم ٤٣ دولة يدرك مشروعية ما نفعل، وعلى عكس فيتنام، فإننا لا نواجه تمرداً شعبياً له قاعدة عريضة، والأهم من كل ذلك هو أنه على عكس فيتنام فقد جرى الهجوم البشع على الشعب الأمريكي من أفغانستان" (٥٣).

ولكن واقع المقارنة بين فيتنام وأفغانستان، كما يقول الجنرال المتقاعد ويسلي كلارك

القائد الأعلى السابق لقوات الناتو: "إن أوجه الشبه مع فيتنام تثير القلق، هناك أيضا كان التمرد يقاد من الخارج، وانخفض دعم الرأي العام الأمريكي عبر الزمن، وكلما ازداد تدخلنا ارتفع عدد الضحايا"^(٥٤)، وحسب استطلاع نشرته قناة CNN، فإن ستة أمريكيين من أصل عشرة يعارضون الحرب، ويقول الخبير الاستراتيجي في معهد بروكينجز، مايكل أوهانلون: "إن هناك فعلا شَبَّها مقلقا"^(٥٥)، ولا بد من الإشارة أن الحرب في كل من أفغانستان وفيتنام كانت تقودها حركات أيديولوجية تقاوم الاحتلال، وهناك تشابه في فساد الحكومات التي تقع تحت حماية الاحتلال، فقد كانت فيتنام الجنوبية تحت قيادة "نحو دينه ديم" الزعيم المستبد الذي جاء إلى السلطة بعد تزويره لاستفتاء شعبي، مُدَّعيا أنه حصل على ٩٩٪ من الأصوات، وهو أمر يشبه الانتخابات المزورة التي جرت في آب/أغسطس ٢٠٠٩ في أفغانستان، والتي تم فيها تزوير مليون صوت وضعت شرعية حامد قرضاي محل استفهام، وتستفيد طالبان من الحدود الطويلة مع باكستان.

كما أن استراتيجية الجنرال ماكريستال في أفغانستان تشبه إلى حد ما فيتنام في زيادة عدد القوات الأمريكية، ففي عام ١٩٦١، أعلن الجنرال "إدوارد لاندديل" بأن فيتنام "تمر بمرحلة حرجة تستدعي علاجاً سريعاً" محذراً أنه دون تدخل سريع وحاسم سيتم الإطاحة بحكومة فيتنام الجنوبية خلال شهور، واليوم يتوقع الجنرال ماكريستال أنه بدون مزيد من القوات ستنتهي الحرب في أفغانستان على الأرجح إلى الفشل"، وكان عدد القوات الأمريكية في فيتنام مقابل الثوار الفيتناميين ١:١٥، واليوم يتوافر لدى طالبان ٢٥ ألف مقاتل، أي يضع القوات الأمريكية والناتو إلى قوات طالبان بنسبة ١:١٠، ولذلك تؤكد إدارة أوباما على أنها بصدد الانسحاب من أفغانستان مع صيف ٢٠١١، ومع زيادة عدد الجيش الأفغاني إلى ٤٠٠ ألف مقاتل فإن هذا يعني "أفغنة الحرب" وتوريط باكستان فيها أيضاً!^(٥٦)

أما عن التجربة السوفييتية في أفغانستان فيقول الجنرال السوفييتي فيكتور يروماكوف الذي قاد الجيش السوفييتي في أفغانستان بين عامي ١٩٨٢-١٩٨٣: "التاريخ يعيد نفسه، اجتاحتنا أفغانستان بقوات كبيرة ... ولم نذهب هناك لغزوها واحتلالها، ولكن لنفرض الأمن والاستقرار، لكن لا يمكنك فرض الديمقراطية بالقوة، سيقول الأفغان الآن إن النظام

الأمريكي هو الأفضل تماما كما قالوا إن السوفييت ونظامهم كان الأحسن! لكن ما أن تغادر البلاد حتى تعود الأمور إلى حالها، أود أن أذكركم بمقولة للقائد الأفغاني الشهير سيزار بابور، عندما أكد أن بلاده كانت وما زالت عصية على الغزاة، ولن تستسلم لأحد" (٥٧).

ماذا بعد إرسال القوات

لقد أعلن أوباما عن استراتيجيته الجديدة، ولكن هل تحقق أهدافها في القضاء على طالبان أو إضعافها وجلبها إلى طاولة المفاوضات؟ إن من الواضح من إعلانه الانسحاب في منتصف عام ٢٠١١، أن استراتيجيته الجديدة تحمل في طياتها استراتيجية خروج تحت شعار تحقيق النصر الزائف، وفي محاولة للضغط على حركة طالبان للتفاوض ضمن مصالحه وطنية، ولكن الولايات المتحدة مع حلف الناتو فقدت المصداقية أمام الشعب الأفغاني، وتريد واشنطن "أفغنة الحرب" من خلال تشكيل جيش يصل تعداداه إلى ٤٠٠ ألف أفغاني لمواجهة طالبان، ولكن هذا الجيش يحتاج إلى إعداد وتدريب، ولا تستطيع دولة الإنفاق تحمل تكاليفه، مما يشكل معضلة للحكومة الأفغانية وللولايات المتحدة التي ترهقها التكلفة، ويظهر أن الكونغرس قد لا يوافق على تمويلها.

ولقد أثبتت التطورات العملية في أفغانستان فشلها الاستخباراتي، وجعلت مدير الاستخبارات لقوات إيساف ISAF والقوات الأمريكية في أفغانستان، الميجر جنرال مايكل فلين يعلن صراحة فشل الاستخبارات في تقرير نشر له (٥٨)، وأكدت عملية خوست التي قتل فيها سبعة من عملاء الاستخبارات الأمريكية في ٣٠ كانون أول/ديسمبر ٢٠٠٩ (٥٩) هذا الفشل الواضح في اختراق طالبان والقاعدة، كما أن الرئيس حامد قرزاي لا يتمتع بالشرعية السياسية رغم محاولة واشنطن إضفاء الشرعية عليه، ومع زيادة الغارات الجوية الأمريكية للطائرات دون طيار وقتل المدنيين فإن هذا يعني أن الشعب الأفغاني يبقى مؤيدا لطالبان ورافضا الوجود الأجنبي.

ورغم أن إدارة أوباما ضغطت على الرئيس آصف زرداري لمطاردة طالبان باكستان، فهي - أي واشنطن - تورط باكستان في مواجهة مع طالبان باكستان التي هي جزء من النسيج الاجتماعي الباكستاني، ثم مطاردة القاعدة وإغلاق الحدود ومراقبتها، مما ورط الجيش

الباكستاني في حرب شبه أهلية مع الحركات المسلحة في أفغانستان، وأدت إلى عدم استقرار باكستان، وما نشهده من مطالبة الرئيس آصف زرداري بالاستقالة، ومطالبة القضاء بمتابعة المتهمين بالفساد الذين أصدر عنهم الرئيس السابق مشرف عفو، يمثل إشارة إلى أن وضع زرداري يفقد الشرعية السياسية، مما يمهد لانقلاب عسكري في حالة استمرار عدم الاستقرار في باكستان، خاصة أن بعض عناصر المؤسسة العسكرية الباكستانية ترى في طالبان أفغانستان ضرورة استراتيجية لباكستان في صراعها مع الهند أو العبور إلى وسط آسيا.

بل إن ضغط واشنطن على الحكومة الباكستانية في مطاردة طالبان باكستان دفعت الأخيرة إلى إعلانها بدفع مقاتليها للتوجه إلى أفغانستان لمقاتلة القوات الأمريكية.

وحيث هناك تعاون هندي- أمريكي- أفغاني لمواجهة طالبان والقاعدة، نجد أن دولا مجاورة مثل الصين وإيران تنظران بحذر إلى الوجود الأمريكي والناتو على حدود كل منهما مع أفغانستان، وروسيا رغم التسهيلات لواشنطن في بداية الاحتلال لأفغانستان، تشعر حاليا برغبتها في خروج الناتو من أفغانستان في ظل خلافات على تمدد الناتو على حدودها والصراع على الطاقة في بحر قزوين.

إن قضية أفغانستان أبعد من القضاء على طالبان، بل لها أهداف استراتيجية أمريكية في الصراع على قلب أوراسيا، وبالتالي، وفي ظل التنافس الإقليمي بين دول كبرى في آسيا، يطل شعب فيتنام ثانية، مما جعل أوباما يعلن الانسحاب في صيف ٢٠١١، ويعيد اللعبة الكبرى نفسها من جديد مع لاعبين جدد في القرن الحادي والعشرين^(٦٠)، مما يعني نهاية الحلم الإمبراطوري الأمريكي في أفغانستان، وأن أوباما يسير على طريق الرئيس الأمريكي نيكسون في الخروج من أفغانستان على غرار فيتنام.

الهوامش

- ¹. Obama Speech, December 1, 2009 (White House Web Cite).
- ². Charles Kupchan: Steven Simon, Pull the Plug on the Afghan Surge, Financial Times, November 3, 2009.Op.Ed page.
- ³. Fact Sheet: The Way Forward in Afghanistan and Pakistan, White House
- ⁴. Malou Innocent; Ted carpenter, Escaping The " Graveyard of empires", Cato Institute 2009.
- ⁵. Joshua Welle, Civil Military Integration in Afghanistan, Joint Forces Quarterly, Issue 56, 1st Quarter 2010, pp.54-59
- ⁶. Obama Speech December 1, 2009, (White House Web Cite).
- ⁷. Reports: U.S. envoy to Afghanistan warns about sending more troops, Reuters, November 12th, 2009.
- ⁸. Kenneth Katzman, Afghanistan: Post- Taliban Governance, Security, and U.S. Policy, Congressional Research Service , June 18, 2009.
- ⁹. Brzezinski's Interview with Le Nouvel Observateur, 15-21 January, 1998.
- ¹⁰. George Monbiot, America's Pipe dream, The Guardian, 23 October, 2001.
- ¹¹. Andrew Marshal. Origins of Afghanistan War:
(<http://www.Geopoliticalmonitor.com/origins-of-the-Afghan-war>).
- ¹². Ibid
- ¹³. Ibid
- ¹⁴. Kenneth Katzman, 2009, op.cit, p4
- ¹⁵. Ibid
- ¹⁶. Vincent Morelli; Paul Belkin, NATO in Afghanistan : A Test of the Transatlantic Alliance, Congressional Research Service, April 17, 2009, p.1
- ¹⁷. President Obama Speech, December 2009
- ¹⁸. Anthony Cordesman, Obama's New Strategy in Afghanistan, Center for Strategic and\ International Studies, December 2, 2009
- ¹⁹. Peter Baker, How Obama Came to Plan for Surge in Afghanistan, New York Times, Dcember 6, 2009
- ²⁰. Robert Gates, Beyond Guns and Steel: Reviving Instruments of American Power, Military review, January-February 2008
- ²¹. أحمد زيدان، أوباما واستنساخ نموذج جورباتشوف في الانسحاب من أفغانستان، القدس العربي،

١٠ ديسمبر ٢٠٠٩

- ²². Anthony Cordesman, Obama's New Strategy in Afghanistan, Center for Strategic and\ International Studies, December 2, 2009

- ²³. Obama Speech 1 December 2009, White House
- ²⁴. Heidi Kjaernet; Stina Torjesen, Afghanistan and Regional instability: A risk assessment, Norwegian Institute of International Affairs, 2008, p.31-32
- ²⁵. Ahmed Rashid, Trotsky in Baluchistan, The National Interest, November-December 2009, pp.61-71
- ²⁶. Ibid
- ²⁷. Anthony Gordesman. Shape, Clear, Hold, and Build: The Uncertain Metrics of Afghan War, Center for Strategic and International Studies, 3 December, 2009, pp. 56-59.
- ²⁸. الحياة ٢١ نوفمبر ٢٠٠٩
- ²⁹. Kathy Ganon, The Art of Afghan Alliance Building: Winning Hearts and Minds, Eight Years on, Foreign Affairs,
- ³⁰. Robert Gates, Beyond Guns and Steel: Reviving the Nonmilitary Instruments of American Power, Military Review, January-February 2008.
- ³¹. Ibid.
- ³². "واشنطن ستستأنف برامج الأعمار من الصفر" الحياة، ١٠ ديسمبر ٢٠٠٩، ص ١٠
- ³³. Ibid.
- ³⁴. "طالبان أنشأت حكومة ظل على حساب الحكومة " القدس العربي ٩ ديسمبر ٢٠٠٩، ص ٢
- ³⁵. Ibid.
- ³⁶. Ibid.
- ³⁷. Larry Goodson, Pakistan: The Most Dangerous Places in the World, U. S. Army War College, July 2009, p.1.
- ³⁸. Obama Speech, December 1, 2009, White House.
- ³⁹. "قائل الحقيقة المزعج : جوزيف بايدن " مجلة نيوزويك باللغة العربية ٢٠ أكتوبر ٢٠٠٩، ص ٢٩
- ⁴⁰. "جيلن هوبارد " مخطط مارشال ... ضرورة تنمية في باكستان " الاتحاد (أبوظبي) ١٥ نوفمبر ٢٠٠٩، ص ٣٧
- ⁴¹. نفس المصدر
- ⁴². Malou Innocent, Pakistan and the Future of U.S. Policy, Policy Analysis no. 636, April 13, 2009
- ⁴³. Seymour Hersh, Defending the Arsenal, The New Yorker, 16 November, 2009
- ⁴⁴. Eric Schmit "U.S. Speeds Aid to Pakistan to Fight Taliban" The New York Times, October 29, 2009

- ⁴⁵. Kamran Bokhari: Fred Burton, The Counterinsurgency in Pakistan, Stratfor, August 13, 2009
- ⁴⁶. Jeremy Schill, Blackwater's Secret War in Pakistan, The Nation, November 23, 2009
- ⁴⁷. James Glanz, Contractors Outnumber U.S. Troops in Afghanistan, September 2, 2009
- ⁴⁸. باتريك سيل، باكستان والإستراتيجية الأمريكية في أفغانستان، الاتحاد (أبو ظبي)، ١٤ ديسمبر ٢٠٠٩، ص ٣٤
- ⁴⁹. سعيد شاه " أفغانستان والنصائح الباكستانية " الاتحاد (أبو ظبي)، ٢٥ نوفمبر ٢٠٠٩، ص ٤٥
- ⁵⁰. " طلائع تعزيزات المارينز إلى أفغانستان هذا الأسبوع " الحياة، ١٥ ديسمبر ٢٠٠٩، ص ٨
- ⁵¹. نفس المصدر
- ⁵². نفس المصدر
- ⁵³. Obama Speech, December 1, 2009
- ⁵⁴. شبح فيتنام يخيم على أفغانستان، الاتحاد، ٤ سبتمبر ٢٠٠٩، ص ٢٠
- ⁵⁵. نفس المصدر
- ⁵⁶. جوردون جولدشتاين، أفغانستان ودروس فيتنام، الاتحاد ١٦ نوفمبر ٢٠٠٩، ص ٣٧
- ⁵⁷. arabic.cnn.com/2009/world/12/2/.../index.html
- ⁵⁸. Michael T. Flynn; Matt Pottinger ; Paul D. Batchelor , Fixing Intel: A Blueprint for Making Intelligence Relevant in Afghanistan, Center for a New American Security, January 2010
- ⁵⁹. Richard Oppel, Behind Afghanistan Bombing, an Agent with maney Loyalties, New York Times, January 5, 2010.(NYTimes.com)
- ⁶⁰. Khatchik Der Ghoukassian, INSTABILITY IN THE NEW IMPERIAL PERIPHERY: A CONCEPTUAL PERSPECTIVE OF THE "TURBULENT FRONTIERS" IN THE CAUCASUS AND CENTRAL ASIA, Caucasian Review of International Affairs, Vol. 2 (3) – Summer 2008, pp.1-10